## الدولار ووجع الناس

## سلمي سعد البابا

في زمن تعدّت نسبة البطالة في لبنان وفق التقديرات المتحفظة عتبة الـ٣٠%، وفي زمن إقفال المؤسسات وإعلان الإفلاسات والصرف الجماعي للعمال وخفض الرواتب إلى النصف، لا تزال التشكيلة الحكومية تُطبخ على نارٍ هادئة بصرف النظر عن غليان الوضع الاجتماعي والاقتصادي في البلا، فتتقلب بين حكومة "اختصاصبين" حيناً وحكومة "تكنو -سياسية" حيناً آخر، فيما اللبناني لا يزال ينزف وجعاً نتيجة تآكل القيمة الشرائية لدخله بالليرة اللبنانية وتصاعد سعر صرف الدولار. فاللبناني الذي أصبح موقناً بأن حياته ما قبل ١٧ تشرين الأول ٢٠١٩ لم تعد كما بعده، لم يعد يصبو الى أكثر من كسرة خبز. فقد الحلم بالغد، ولم يعد يخطط لأبعد من كفاية يومه، ولم يعد قادراً على وضع أي سيناريوات للصمود لعلمه بأنه مثله مثل بلده متروك لمواجهة قدره. وكأن اللبناني لم تكن تنقصه سوى تحذيرات من مجاعة صدرت في بعض الأحيان عن سياسيين وُلُوا عليه، ودعوات إلى شدّ الحزام لكن حذار الاختتاق.

فيما يواصل سعر صرف الدولار تحليقه حتى ناهز الـ ٢٥٠٠ ليرة لبنانية، وفيما يمتنع الصرافون عن بيعك الدولار والاكتفاء بشرائه منك مدّعين بأن هذه المصلحة أصبحت "خسارة بخسارة" بينما يكنزون الدولارات إلى حين العوز، يتساءل اللبناني ماذا ينتظره وإلى أين سيصل سعر صرف الدولار؟

في الحقيقة، عوامل عدة تؤثر على سعر صرف الدولار في السوق الموازية(parallel market) ، فيما يبقى سعر الصرف الرسمي محدداً من جانب مصرف البنان عند ١٥٠٧,٥٠ ل.ل. ولا بد من الإشارة هنا إلى أن سعر صرف الدولار في السوق الموازية تحكمه قوى العرض والطلب في هذه السوق، ولا يخضع لسلطة المصرف المركزي وليس من ضمن صلاحياته.

العوامل التي يمكن أن تؤثر إيجاباً على سعر صرف الدولار لدى الصرافين:

-1التعميم الوسيط رقم ١٣١٦٤ الصادر عن مصرف لبنان بتاريخ ٣٠ كانون الأول ٢٠١٩، والذي ألزم المؤسسات غير المصرفية التي تقوم بعمليات التحاويل النقدية بالوسائل الالكترونية تسديد قيمة أي تحويل نقدي وارد إليها من الخارج بذات عملة التحويل اعتبارا من ٨ كانون الثاني ٢٠٢٠. فقد أصبح باستطاعة اللبناني مع بداية العام ٢٠٢٠ قبض التحاويل بالدولار. فكم من لبناني مغترب. وما أكثر البيوت التي يعتمد فيها أهلها على تحاويل أبنائهم العاملين في الخارج لكي يعتاشوا ويبقوا "مستورين". فمن شأن هذا التعميم أن يساهم في تأمين بعض حاجات المواطن إلى الدولار من دون لجوئه إلى الصرافين.

-2سمحت المصارف لزبائنها بفتح حسابات خاصة لاستقبال التحاويل من الخارج (accounts for fresh money from abroad) وهي لا تخضع للقيود نفسها المفروضة على السحوبات اللبنانيين إلى الدولار من دون اللجوء إلى السرافين.

أما في ما يخص العوامل التي يمكن أن يكون لها تأثير سلبي على سعر صرف دولار لدى الصرافين، نذكر:

- -1وصول طبعة جديدة من الليرات قبل نهاية العام ٢٠١٩ بطلب من مصرف لبنان بسبب كثافة السحوبات على مصرف لبنان بمعدل قارب ١٦٥ مليار ليرة يومياً. إن توافر الليرة اللبنانية بشكل مريح سيؤمن السيولة اللازمة للجوء إلى الصرافين.
  - -2التدابير الاستثنائية التي فرضتها المصارف اللبنانية والتي قنَّنت أحجام السحوبات النقدية بالدولار وحصرت فتح الاعتمادات المستندية بالأدوية والقمح والنفط، ما زاد الطلب التجاري على الدولار لدى الصرافين.
- -3استمرار التجاذبات السياسية بشأن ملف التأليف الحكومي وعدم التوصل بعد إلى تشكيل حكومة ذات صدقية تستطيع تطبيق إصلاحات عاجلة لكي تقدَّم المساعدة المالية الى لبنان.
  - -4التوترات الجيو -سياسية الإقليمية والمخاوف من حرب يمكن أن تطل برأسها على المنطقة.

في خضم كل هذه العوامل، تخلى اللبناني عن الكثير من الكماليات التي كان يحسبها يوماً ما من الأساسيات وانبَع قسراً مساراً تقشفياً، مترقباً تقلب الأحداث وممتعاً عن التخلي عن أي ورقة خضراء يمكن أن تصل إلى متناول يده. واتجه اللبناني تدريجاً الى طلب السلع التي تحمل طبعة "صُنع في لبنان" حفاظاً على قوته الشرائية، وهو توجه لا بد من أن يدفع المحال التجارية عاجلاً أم آجلاً إلى إعادة فرز منتجاتها وتوزيعها على الرفوف على نحو يفصل بين المنتجات المستوردة والمنتجات المصنعة محلياً. ومع ازدياد الجوع، ازدادت السرقات. والمضحك المبكي أن نشهد أخيراً من يسرق "سيخ الشاورما". يسرق ليسد جوع معدته وليس نهم جيبه. وتراكمت في السفارات الأجنبية طلبات الهجرة، فيما لم يجد البعض بداً من إيقاف الوجع والقهر سوى بالانتحار. إنها مرحلة صريف الأسنان والنضال من أجل الصمود.

إن أول متطلبات الخروج من الأزمة الراهنة هو تشكيل حكومة ذات صدقية تستجيب لطموحات الشعب اللبناني في ما يتعلق بإطلاق عجلة الإصلاحات الهيكلية ومكافحة الفساد وتعزيز أطر المحاسبة والحوكمة للدولة اللبنانية. كما لا بد من إجراء تصحيح للاختلالات المالية العامة عبر إحراز مزيد من التقدّم على صعيد زيادة التقشف في الإنفاق العام وزيادة تحصيل مداخيل الدولة. إن إطلاق عجلة الإصلاحات واستعادة الثقة أمران جوهريان لجذب الاستثمارات واعادة خلق الوظائف، ما سيساعد لبنان على النهوض من كبوته الاقتصادية ويلبي مطالب شعبه في العيش الكريم.